

هذا شرح الامام المحقق والقُدوة المدقق العلامة
شهاب الملة والدين أبي الفضل أحمد بن علي
الشهير بابن حجر العسقلاني رحمه الله
تعالى على متن نخبة الفكر
في مصطلح أهل
الانزله

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله الذي لم يزل علما قدرا) حياتهم ما سمعنا بصيرا وأشهد أن لا إله
وحد له لا شريك له وأكبره تكبيرا (وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى
كافة بشيرا ونذيرا وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد فإن التصانيف
المطالعة أهل الحديث قد كثرت) لا إله في القديم والحديث فمن أول من صنف في
القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب * والحاك
عبد الله النيسابوري لكنه لم يذب * ولم يرتب وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمه
كتابهم مستخرجا وأبقى أشياء للمتعقب * ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي في
في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي آدابها كتابا سماه الجامع لا أدب
والسامع وقل فمن فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الخطيب
أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبهم
بعدهم بعض من تاجر عن الخطيب فآخذ من هذا العلم بتصيب فجمع القاضي عياض

كتابا لطيفا سماه الامام وأبو حنيفة الميموني جزأه سماه ما لا يسع الحديث جهله وأمثال
 ذلك من التصانيف التي اشتهرت (وبسطت) ليتوفر علمها (واختصرت) ليتيسر
 فهمها إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح عبد الرحمن
 الشهر زوري نزيل دمشق فجمع لما وثق بتدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه
 المشهور فذهب فنونه وأملأه شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب
 واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها فاختب
 فوائد ما فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره
 فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومختصر (فسألني
 بعض الاخوان أن أخلص له المهم من ذلك) فلخصته في أوراق لطيفة سميتها خبذة
 الفكر في مصطلح أهل الانزع على ترتيب ابتكرته وسبيل انتهجته مع ما ضمته اليه
 من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد فرغب إلى ثاني ما أن أضع عليها شرحا يحصل
 رموزها ويوضح كنوزها ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك (فاجبته إلى سؤاله رجاء
 الاندراج في تلك المسالك) فبالغت في شرحها في الايضاح والتوجيه ونهت على خبايا
 زواياها لان صاحب البيت أدري بما فيه وظهر لي أن ابراده على صورة البسط أليق
 ودجها ضمن توضيحها ~~ففساكت~~ ففساكت هذه الطار يق القليلة المسالك (فاقول) طالبا
 من الله التوفيق فيما هيئت (الخبر) عند علماء هذا الفن مرادف للحديث وقيل
 الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشغل
 بالتواريخ وما شاكلها الاخبارى ولمن يشغل بالسنة النبوية الحديث وقيل بينهما عموم
 وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير عكس وعبر هنا بالخبر ليكون أشمل فهو
 باعتبار وصوله اليها (أما أن يكون له طرق) أي أسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق
 وفعل في الكثرة يجمع على فعل بضم تين وفي القلة على أفعلة والمراد بالطرق الاسانيد
 والاسناد حكاية طريق المتأثر لتلك الكثرة أحد شروط التواتر اذا وردت (بلا) حصر
 (عدد معين) بل تكون العادة قد أحالت توأطأهم على الكذب وكذا وقوعهم منهم اتفاقا
 من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة
 وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين

وقيل غير ذلك ونعسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فإدعاء العلم وليس
بلازم أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص فإذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه أن
يستوى الأمر فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه إلى انتهائه والمراد بالاستواء أن
لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لأن لا تزيد إذا زادت هنام طـ لوبة من
باب الأولى وأن يكون مستند انتهائه الأمر المشاهد أو المسموع لا ما ثبت بقضية العقل
الصرف فإذا جمع هذه الشروط الأربع وهى عدد كثير أحوال العادة تواطأهم
وتوافقهم على الكذب ورووا ذلك عن متابعهم من الابتداء إلى الانتهاء وكان مستند
انتهائهم الحس وانضاف إلى ذلك أن يصح خبرهم إفادة العلم لسماعه فهذا هو المتواتر
وما تخالف إفادة العلم عنه كان مشهوراً فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد
يقال إن الشروط الأربع إذا حصلت استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب
لكن قد تختلف عن البعض لمانع وقد وضع به ذات تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا
حصراً أيضاً لكن مع فقد بعض الشروط (أو مع حصر بما فوق الاثنين) أى بثلاثة
فصاعداً ما لم يجمع شروط التواتر (أو بهما) أى باثنين فقط (أو بواحد) فقط
والمراد بقولنا أن يرد باثنين أن لا يرد بأقل منهما فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من
السند الواحد لا يضرب إذا قل في هذا العلم يقضى على الأكثر (فالاول المتواتر) وهو
(المفيد للعلم اليقيني) فأخرج النظرى على ما يأتى تقريره (بشروطه) التى تقدمت
واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم
الضرورى وهو الذى يضطر الإنسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الا
نظرياً وليس بشئ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعالمى إذا نظر
ترتيب أمور معلومة أو قانونية يتوصل بها إلى علوم أو ظنون وليس فى العالمى أهلية
ذلك فلو كان نظرياً لما حصل لهم ولا حجة بهذا التقرير الفرق بين العلم الضرورى والعلم
النظري إذا الضرورى يفيد العلم بلا استدلال والنظري يفيد العلم لكن مع الاستدلال
على الافادة وان الضرورى يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن فيه أهلية النظر
وانما أبهمت شروط التواتر فى الأصل لانه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم
الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث

صفات الرجال وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث
 (فائدة) ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده الا أن
 يدعى ذلك في حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وما ادعاه من العزة
 ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة
 الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة أن يتواطوا على كذب أو
 يحصل منهم اتفاقا ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في
 الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا بالمقطوع
 عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعددا
 تحيل العادة تواطأهم على الكذب الى آخر الشروط أقاد العلم اليقيني بصحته الى قائله
 ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة (والثاني) وهو أول أقسام الاتحاد له
 طريق محصورة بأكثر من اثنين وهو (المشهور) عند المحديثين سمي بذلك لوضوحه
 (وهو المستفيض على رأي) جماعة من أئمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض
 الماء يفيض قيصا ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون
 في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك ومنهم من غاير على كيفية أخرى
 وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حررهنا وعلى ما اشتهر على
 الالسنه فيشمل ماله اسناد واحد فصاعدا بل ما لا يوجد له اسناد أصلا
 (والثالث العزيز) وهو ان لا يرويه أفضل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما
 لقلة وجوده واما لكونه عزأي قوي بعيشه من طريق أخرى (وليس شرط الصحيح
 خلافا لمن زعمه) وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة واليه يوصى كلام الحاكم أبي عبد الله
 في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن يرويه الصحابي الزايل عنه اسم الجهالة بان يكون
 له راويان ثم يتداوله أهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصرح القاضي
 أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري وأجاب عما أورد عليه من
 ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر
 الائمة قال قلنا قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انهم
 يعرفونه لانكروه كذا قال وتعب بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا

سمعوه من غيره مو بأن هذا الوصل في صرح منع في تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم به
 عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد علي ما هو الصحيح المعروف عند الحديثين وقد
 وردت لهم متابعات لا يعتبر بهم الضعفاء وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه
 قال ابن رشيده واقدا كان يكفي القاضي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري أول حديث
 مذكور فيه وادعى ابن حبان نقيض دعواه فقال ان روايه اثنين عن اثنين الى أن
 ينتهي لا توجد أصلا قلت ان أراد به أن روايه اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلا فيمكن
 أن يسلم وأما صورة العزيز التي حررها فوجوده بأن لا يرويه أقل من اثنين عن
 أقل من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب
 اليه من والده ولده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب
 ورواه عن قتادة شعبه وسعيد ورواه عن عبد العزيز بن عيسى بن علية وعبد الوارث
 ورواه عن كل جماعة (والرابع الغريب) وهو ما ينفر ذكر روايته شخص واحد
 في أي موضع وقع التفرد به من السند على ما سنعلم اليه الغريب المطلق والغريب
 النسبي (وكلاهما) أي الاقسام الاربعه المذكورة (سوى الاول) وهو المتواتر
 (آحاد) ويقال لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي
 الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر (وفيها) أي في الآحاد (المقبول) وهو ما يجب
 العمل به عند الجمهور (و) فيها (الردود) وهو الذي لم يرجح صدق الخبر به (لتوقف
 الاستدلال به على البحث عن أحوال روايته ادون الاول) وهو المتواتر فكأنه مقبول
 لإفادته القطع بصدق خبره بخلاف غيره من أخبار الآحاد لكن انما واجب العمل
 بالمقبول منها لانها ما ان يوجد فيها أصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل أو أصل
 صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل أو لا فالاول يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت
 صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح
 والثالث ان وجدت قرينة للحققة بأحد القسمين التحق والافيتوقف فيه واذا توقف
 عن العمل به صار كالردود لاثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب
 القبول والله أعلم (وقد يقع فيها) أي في أخبار الآحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز

وغريب (ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار) خلافاً لمن أبى ذلك والخلاف في
 التحقيق لفظي لأن من جَوَّز إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً وهو الخاص - بل عن
 الاستدلال ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالتواتر وما عداه عنده كلمة ظني لكنه
 لا ينفي أن ما اختلف بالقرائن أرحح مما خلا عنها والخبر المختلف بالقرائن أنواع منها ما
 أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فإنه اختلفت به قرائن منها جلالتهما
 في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرها وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول
 وهذا التلقي وحده أقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الآن
 هذا يختص بعالم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين وعالم يقع التجاذب بين مدلوليه
 مما وقع في الكتابين حيث لا ترجح لاستحالة أن يفيد المتناقضات العلم بصدقهما من غير
 ترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فإن قيل انما
 اتفقوا على وجوب العمل به لأعلى صحته منعناه وسند المنع انهم متفقون على وجوب
 العمل بكل ما صح ولولم يخرجهم الشيخان فلم يبق للصحيحين في هـ ذاترية والاجماع
 حاصل على أن لهما ذاترية فبما يرجع الى نفس الصحة ومن صرح بافادته ما أخرجه
 الشيخان العلم النظري الاستاذ أبو اسحق الاسفرايني ومن أئمة الحديث أبو عبد الله
 الجدي وأبو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون
 أحاديثهم ما أصح الصحيح * ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف
 الرواة والعلل ومن صرح بافادته العلم النظري الاستاذ أبو منصور البغدادي
 والاستاذ أبو بكر بن فورك وغيرهما ومنها المسائل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث
 لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن
 الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس فإنه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال من
 جهة جلاله روايته وإن فهم من الصفات اللازمة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد
 الكثير من غيرهم ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكا
 مثلاً لو شافهم بخبر أنه صادق فيه فإذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة
 وبعد ما يخشى عليه من السهو وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر
 منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطالع على العلل وكون غيره

لا يحصل له العلم بصديق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور وحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين والثاني بماله طرقت متعددة والثالث بمارواه الائمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يعد حينئذ القطع بصدقه والله أعلم (ثم الغرابة اما أن تكون في أصل السند) أى في الموضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولتعدد الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي (أولاً) يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثنائه كان يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد (فالاول الفرد المطلق) كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد تفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب اليمان تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح وقد يستمر التفرد في جميع روايته أو أكثرهم وفي مسند البزار والمجمع الاوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك (والثاني الفرد النسبي) سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهوراً (ويقل اطلاق الفردية عليه) لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً الا ان أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيه قولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا فأكثر المحدثين على المتغاير لانه عند اطلاق الاسم وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون أرسله فلان سواء كان ذلك مرسل أم منقطعاً ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواضع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حذرناه وقل من نبيه على النكته في ذلك والله أعلم (ونحو الاتحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معال ولا شاذ هو الصحيح لذاته) وهذا أول تقسيم المقبول الى أربعة أنواع لانه اما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا الأول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك

القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضا لئلا يكتن لاذاته وحيث لا جبران فهو الحسن
 لاذاته وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضا لئلا يكتن لاذاته
 وقدم الكلام على الصحيح لاذاته لعل رتبة والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة
 التقوى والمروعة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة
 والضبط ضبط صدره وأن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط
 كتاب وهو صيانتها لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه وقيد بالتام إشارة إلى الرتبة
 العليا في ذلك والمتصل ما سلم أسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك
 المروي من شيخه والسند تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية
 قاذرة والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوى من هو أرفع منه وله تفسير
 آخر سيأتي (تنبيه) قوله وخبر الاتحاد كالجنس وباقي قيوده كالفصل وقوله بنقل عدل
 احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بأن
 ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لاذاته يخرج ما يسمى صحاحا بامر خارج عنه كما
 تقدم (وتفاوت رتبة) أي الصحيح بـ (سبب تفاوت هذه الاوصاف) لمقتضية للصحيح
 في القوة فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها
 درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فما يكون رواته في
 الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما
 دونه فن المرتبة العليا في ذلك ما أطلق عليه بعض الاثقة أنه أصح الاسانيد كالزهرى عن
 سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وكعده بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلمي عن علي
 وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودونها في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله
 ابن أبي بردة عن جده عن أبيه أبي موسى وكعده بن سلمة عن ثابت عن أنس ودونها في
 الرتبة كسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وكعده بن عبد الرحمن عن أبيه
 عن أبي هريرة فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط الا ان المرتبة الاولى من
 الصفات المراجعة ما يقتضى تقديم روايتهم على التي تأنها وفي التي تأنها من قوة الضبط
 ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من يقدم ما يفرد به حسنا كعده
 ابن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وقس على هذه

المراتب ما يشبهها والمرتبة الاولى هي التي أطلق عليها بعض الاثمة انها اصح الاسانيد
 والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما أطلق الاثمة عليه
 ذلك أرجحية على ما لم يطلقوه و يلحق بهذا التفاضل ما اتفق الشخان على تخريجه
 بالنسبة الى ما انفرد به أحدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لاتفاق
 العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم في أيهما أرجح فالاتفاق
 عليه أرجح من هذه الحيثية مما لم يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في
 الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه وأما ما نقل عن أبي على النيسابوري انه قال
 ماتحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري لانه
 انما نفي وجود كتاب أصح من كتاب مسلم اذا المنفى انما هو ما يقتضيه صبغة أفعل من
 زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة
 وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما
 يرجع الى حسن السباق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصح أحد منهم بان ذلك
 راجع الى الاصحية ولو أفصحوا لردده عليهم شاهد الوجود فالصفات التي تدور عليها
 الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد وشرطه فيها أقوى واسد
 أمارحجانه من حيث الاتصال فلا اشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى
 عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وألزم البخاري بانه يحتاج الى أن لا يقبل
 العنعنة أصلا وما ألزمه ليس بلازم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزى في
 رواياته احتمال أن لا يكون سمع منه لانه يلزم من جريانه ان يكون مداسا والمسئلة
 مفروضة في غير المدام وأمارحجانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين
 تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري
 مع أن البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم
 ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين وأمارحجانه من حيث عدم الشذوذ
 والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم هذا
 مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان أجمل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة
 الحديث منه وان مسلما تليذه وتخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال

الدارقطني لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء (ومن ثم) أي من هذه الخشية وهي
 أرجحية شرط البخاري على غيره (قدم صحيح البخاري) على غيره من الكتب المصنفة في
 الحديث (ثم) صحيح (مسلم) لما شاركته البخاري في اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقبول
 أيضا سوى ما عمل (ثم) يقدم في الأرجحية من حيث الأصحية ما وافقه (شرطهما) لأن
 المراد به روايته - جامع باقي شروط الصحيح وروايته - ما قد حصل الاتفاق على القول
 بتعديلهم بطريق الزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا أصل لا يخرج
 عنه الابدال فإن كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله وإن
 كان على شرط أحدهما فقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لأصل
 كل منهما فخرج لنا من هذا ستة أقسام تتفاوت درجاتها في الصحة وثمان قسم سابع وهو
 ما ليس على شرطيهما اجتماعاً وانفراداً وهما ذات التفاوت انما هو بالنظر إلى الخشية
 المذكورة أما لو رجع قسم على ما فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح فانه يقدم على
 ما فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً كمالو كان الحديث عنده مسلم مثلاً وهو
 مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على
 الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فرداً مطلقاً وكالو كان الحديث الذي لم يخرج به
 من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد كمالك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على
 ما انفرد به أحدهما مثلاً لاسيما اذا كان في اسناده من فيه مقال (فان خف الضبط)
 أي قل يقال خف القوم خفو فاذلوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حصد الصحيح
 (فهو) (الحسن لذاته) لاشئ خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو
 حديث المستور اذا تعددت طرقه وخرج باشتراط باقي الاوصاف الضعيف وهذا
 القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه ومثابه في انقسامه
 إلى مراتب بعضها فوق بعض (وبكثرة الطرق يصح) وانما يحكم له بالصحة عند تعدد
 الطرق لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي
 الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد اذا تعدد وهو هذا
 حيث ينفرد الوصف (فإن جمعا) أي الصحيح والحسن في وصف واحد كقول الترمذي
 وغيره حديث حسن صحيح (فالتردد) الحاصل من المجتهد (في الناقل) هل اجتمعت فيه

شروط الصحة أو قهر عنها وهذا (حيث) يحصل منه (التفرد) بتلك الرواية وعرف
 بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح في الجمع
 بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال
 ناقله اقتضى الاحتياط أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم
 صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لان حقه أن يقول
 حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا فإقيل فيه حسن
 صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم أقوى من التردد وهذا من حيث التفرد (والا)
 اذ لم يحصل التفرد (ف) اطلاق الوصفين معا على الحديث يكون (باعتبار اسنادين)
 أحدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فإقيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح
 فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن
 أن يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من
 هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطاوعا وانما عرفه بنوع خاص منه وقع
 في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
 حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن
 غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعرفه انما وقع على
 الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في آخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن
 فانما أردنا به حسن اسناده عندنا اذ كل حديث يروى لا يكون راويه متما بأكذب ويروى
 من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف به هذا انه انما
 عرف الذي يقول فيه حسن فقط أما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو
 حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كالم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط
 أو غريب فقط وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف
 ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغموضه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك فيده بقوله
 عندنا ولم ينسبه الى أهل الحديث كما فعل الخطابي وبعـ هذا التقرير يندفع كثير من
 الارادات التي طال البحث فيها ولم يستقر وجه توجيهها فقلته الحمد على ما ألهم وعلم
 (وزيادة راويهما) أي الصحيح والحسن (مقبولة ما لم تقع منافاة ل) رواية (من هو

أوثق) ممن لم يذكروا تلك الزيادة لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من
لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفر دبه الثقة ولا
يرويه عن شخص غيره وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى
فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الرابع ويرد المرجوح واشتهر عن جمع
من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق الحديثين
الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بخالفه الثقة من هو
أوثق منه والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد
الحديث الصحيح وكذا الحسن والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن
مهدى ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي
زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة
وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة وأعجب من ذلك إطلاق كثير من
الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك فإنه قال في
أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه ويكون إذا شرك أحد من
الحفاظ لم يخالفه فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج
حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب ذلك بحديثه اه كلامه ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد
حديثه أزيد أضرب ذلك بحديثه فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا
وإنما تقبل من الحفاظ فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا الخالف أنقص من حديث
من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته لانه يدل
على تحريه وجعل ما عد ذلك مضر بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده
مقبولة مطلقا لم تكن مضره بصاحبها والله أعلم (فان خالف بارج) منه لم يدر ضبط
أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحيات (فالراجح) يقال له (الحفوظ ومقابله)
وهو المرجوح يقال له (الشاذ) مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من
طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهم أن
رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو أعتقه
الحديث وتابع ابن عيينة على وصلة ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن

عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة
 اهـ نعماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع أبو حاتم رواية من هم أكثر
 عددا منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفان هو أولى منه
 وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح (و) ان وقعت المخالفة (مع
 اضعف فالراجح) يقال له (المعروف ومقابل له) يقال له (المنكر) مثاله ما رواه ابن أبي
 حاتم من طريق حبيب بن حبيب وهو أن حجرة بن حبيب الزيات المقرئ عن أبي
 اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أقام
 الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لان غيره
 من الثقات رواه عن أبي اسحق وقواؤه والمعروف وعرف به هذا أن بين الشاذ والمنكر
 عموم وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة واقترافا في ان الشاذ راويه
 ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله أعلم (و) ما تقدم
 ذكره من (الفرد النسبي ان) وجد بعد ظن كونه فردا قد (وافقه غيره فهو المتابع) بكسر
 الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوى نفسه فهي التامة وان حصلت لشخصه
 فن فوقه فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة أى التامة ما رواه الشافعى
 فى الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم
 فاكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك
 فعدوه فى غرائبهم لان أصحاب مالك روه عنه بهذا الاسناد باللفظ فان غم عليكم فاقروا
 له لكن وجدنا للشافعى متابعا وهو عبد الله بن سلمة القعنبي كذلك أخرجه البخارى عنه
 عن مالك وهذه متابعة تامة ووجدناه أيضا متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة من رواية
 عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر باللفظ فكم لو اثنان وفى
 صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر باللفظ فاقدوا ثلاثين ولا
 اقتصار فى هذه المتابعة سواء كانت تامة أم قاصرة على اللفظ بل لوجاهت بالمعنى كفى لسكنها
 مختصة بكونهم اثنان رواية ذلك الصحابي (وان وجد من) يروى من حديث صحابي آخر
 (يشبهه) فى اللفظ والمعنى أدنى المعنى فقط (فهو الشاهد) ومثاله فى الحديث الذى

قد مرنا ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ وأما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظان غي عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين ونحو قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر فيه سهل (و) اعلم أن (تتبع الطرق) من الجوامع والمسانيد والاجزاء (لذلك) الحديث الذي يفان انه فرد ليعلم هل له متابع أم لا (هو الاعتبار) وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهم أن الاعتبار قسم لهما وليس كذلك بل هو هيئة التوصل اليهما وجميع ما تقدم من أقسام المقبول تحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله أعلم (ثم المقبول) ينقسم أيضا الى معمول به وغير معمول به لانه (ان سلم من المعارضة) أي لم يأت خبر يضاده (فهو المحكم) وأمثاله كثيرة (وان عارض) فلا يخلو اما أن يكون معارضة مقبولا مثله أو يكون مردودا فالثاني لا أثر له لان القوى لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة (بمثله) فلا يخلو اما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أولا (فان أمكن الجمع فهو) النوع المسمى (تخلف الحديث) ومثله ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث فرمن المجذوم فرار من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما أن هذه الامراض لا تعدى بطبيعتها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعاً لغيره والاولى في الجمع بينهما أن يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باق على عمومه وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شئ شياً وقوله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث ردعاه بقوله فمن أعدى الاول يعني ان الله سبحانه وتعالى ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداءه في الاول وأما الامر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع التلوية فحق للشخص الذي يخالطه شئ من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية فيفان أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في

الخرج فأمر بتجنيبه حسب المادة والله أعلم وقد صنف في هذا النوع الشافعي كتاب
اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وقد صنف فيه بعدده ابن قتيبة والطحاوي
وغيرهم أو ان لم يكن الجمع فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ (أو) لا فإن عرفو (ثبت
المتأخر) به أو باصرح منه (فهو الناسخ والآخر المنسوخ) والنسخ رفع تعاق حكم
شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ ما دل على الرفع المذكور وتسميته ناسخا مجاز
لان النسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بأمر أو أمرهما ما ورد في النص
كحديث يزيد في صحيح مسلم كمنه يتسكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكر
الآخرة ومنها ما يجزم الصحابي بانه متأخر كقول جابر كان آخر الامر من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار أخرجه أصحاب السنن ومنها ما يعرف
بالتاريخ وهو كثير وايس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضاً لما تقدم عنه
لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله لكن
ان وقع التصريح بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم فيجبه أن يكون ناسخاً بشرط
أن يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل اسلامه وأما الاجماع فليس
بناسخ بل يدل على ذلك * وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو إما أن يمكن ترجيح أحدهما
على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالاسناد أو لافان أمكن الترجيح
تعين المصير اليه (والا) فلا فصار ما طهره الثعالب واقعا على هذا الترتيب الجمع ان
أمكن فاعتبار النسخ والمنسوخ (فالترجيح) ان تعين (ثم التوقف) عن العمل بأحد
الحديثين والتعير بالتوقف أولى من التعير بالساقط لان خفاء ترجيح أحدهما على
الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي
عليه والله أعلم (ثم المردود) وموجب الرد (اما ان يكون اسقطاً) من اسناد (أو طعن)
في راو على اختلاف وجوه الطعن أهم من ان يكون لامرير جمع الى ديانة الراوي
أو الى ضبطه (فالاسقطاً اما ان يكون من مبادئ السند من) تصرف (مصنف أو من
آخيه) أي الاسناد (بعد التابعي أو غير ذلك فالاول المعاق) سواء كان الساقط واحداً
أم أكثر وبينه وبين المعضل الاتي ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث
تعريف المعضل بانه سقطاً منه اثنان فصاعداً يجتمع مع بعض صور المعاق ومن حيث

تعميد المعلق بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند يفترق منه اذ هو أهم من ذلك
ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها ان يحذف الاصحابي أو الاصحابي والتابعي معا ومنها ان يحذف من حديثه
ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيخا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى
تعلية أو لا والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك
مدلس قضى به والا فتمليق وانما ذكر التعليل في قسم المردود للجهل بحال المحذوف
وقد يحكم بصحته ان عرف بان يحكيه مسمى من وجه آخر فان قال جميع من أحذفه
ثقات جاءت مسألة التعميل على الابهام والجهل لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن
الصلاح هنا ان وقع الحذف في كتاب التزم صحته كالبخاري فما أتى فيه بالجزم
دل على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من الاغراض وما أتى فيه بغير الجزم
ففيه وقال وقد أوضحت أمثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح (والثاني) وهو ما سقط
من آخره من بعد التابعي هو (المرسل) وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا أو
صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا ونحو
ذلك وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لانه يحتمل أن يكون صحابيا
ويحتمل أن يكون تابعيا وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا ويحتمل أن يكون ثقة
وعلى الثاني يحتمل أن يكون حل عن صحابي ويحتمل أن يكون حل عن تابعي آخر وعلى
الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد أمما بالتجوير العقل فالى ما لانهاية له وأما
بالاستقراء فالى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض
فان عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف
لبقاء الاحتمال وهو أحد قولي أحد وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل
مطلقا وقال الشافعي رضي الله عنه يقبل ان اعتضد بحديثه من وجه آخر يبين الطريق
الاولى مسندا كان أو مرسل لا يترجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل
أبو بكر الرازي من الحنفية وأبو الوليد البايعي من المالكية أن الراوي اذا كان يرسل
عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا (و) القسم (الثالث) من أقسام السقط
من الاسناد (ان كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والا) فان كان السقط

بأثنين غير متواليين في موضعين مثلاً (ف) هو (المنقطع) وكذا ان سقط واحد فقط أو
أكثر من اثنين لكنه بشرط عدم المتوالي (ثم) ان السقط من الاسناد (فديكون
واضحاً) يحصل الاشتراك في معرفته ككون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه (أو)
يكون (خفياً) فلا يدركه الا الائمة الخذاق المطلعون على طرق الحديث وعلى
الاسانيد (فالاول) وهو الواضح (يدرك بعدم التلاقي) بين الراوى وشيخه بكونه
لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعا وايستله منه اجازة ولا وجادة (ومن ثم
احتج الى التاريخ) لتضمنه تحرير مواليد الرواة وفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم
وقد اقتضت أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم (و)
القسم (الثاني) وهو الخفي (المدلس) بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوى لم يسم
من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به واشتقاقه من المدلس بالتحريك وهو
اختلاط الظلام بالنور سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء (ويرد) المدلس (بصيغة)
من صيغ الاداء تحتعمل وقوع (اللقى) بين المدلس ومن أسند عنه (كعن و) كذا
(قال) ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذباً وحكم من ثبت عنه التدليس
اذا كان عدلاً أن لا يقبل منه الا ما صرح فيه بالتحديث على الاصح (وكذا المرسل
الخفي) اذا صدر (من معاصر لم ياق) من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين
المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكرهنا وهو أن التدليس يختص
بمن روى عن عرف لقائه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي
ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في
تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون
المعاصرة وحدها لا بد منه اطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية الخضر مبنى كافي
عثمان النهدى وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسال
لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لكان هو لاعمداسين
لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ومن قال
باشترائط اللقاء في التدليس الامام الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في
الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقة باخباره عن نفسه بذلك أو يجزم

أمام مطلع ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راويينهم - ما لا احتمال أن يكون من
 المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد
 صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل لمبهم المراسيل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد
 وانتهت هنا أقسام حكم الساقط من الاسناد (ثم الطعن) يكون بعشرة أشياء بعضها
 أشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط ولم يحصل
 الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت ذلك وهي ترتيبها على الأشد
 فالأشد في موجب الرد على سبيل التدلي لان الطعن (أما أن يكون الكذب الراوي) في
 الحديث النبوي بان يروي عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله متعمداً لذلك (أو توهمته
 بذلك) بان لا يروي ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخافاً للاقواعد المعلومة وكذا
 من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي وهذا
 دون الأول (أو غش غلطه) أي كثرته (أو غفلته) عن الاتقان (أو فسقه) أي
 بالفعل والقول مما لا يبلغ الكفر وبينه وبين الأول عموم وانما أفرد الأول ليكون
 القدح به أشد في هذا الفن وأما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه (أو وهمه) بان يروي
 على سبيل التوهم (أو مخالفته) أي للثقات (أو جهالته) بان لا يعرف فيه تعديل
 ولا تجرح معين (أو بدعته) وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لاجتماع دليل بنوع شبهة (أو سوء حفظه) وهي عبارة عن يكون ليس
 غلطه أقل من اصابته (في القسم الأول) وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث
 النبوي هو (الموضوع) والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظان الغالب لا
 بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ممكنة قوية يميزون بها
 ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً وذهنه ثاقباً وفهمه قوياً ومعرفة
 بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد
 ليكن لا يقطع بذلك لا احتمال أن يكون كذب في ذلك الاقرار اه وفهم منه بعضهم انه
 لا يعمل بذلك الاقرار أصلاً وليس ذلك مراده وانما في القطع بذلك ولا يلزم من نفي
 القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظان الغالب وهو هنا كذلك ولولا ذلك لما ساغ
 قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا لا احتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به ومن

القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوى كما وقع للمأمون بن أحمد انه ذكر
 بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا فساق في الحال اسناده الى
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسن من أبي هريرة وكما وقع لغيث بن ابراهيم
 حيث دخل على المهدي فوجد يلبس بالجسم فساق في الحال اسناد الى النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في نصل أو خف أو حافر أو جناح فزاد في الحديث
 أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لا جمل فامس بزبح الجسم ومنها ما يؤخذ من حال
 المروى كان يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي
 أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل ثم المروى تارة يخبره الواضع
 وتارة يأخذ كلام غيره كـ بعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الاسرائيليات
 أو يأخذ حديثا ضعيفا الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليروج والحامل للواضع على
 الوضع اما عدم الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كـ بعض المتعبدية أو فرط العصبية
 كـ بعض المقادير أو اتباع هوى بعض الرؤساء أو الاغراب لقصد الاشتهار وكل ذلك
 حرام باجماع من يعتد به الا أن بعض الكرامية وبعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع
 في الترغيب والترهيب وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان الترغيب والترهيب من
 جملة الاحكام الشرعية واتفقوا على أن تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 من الكبائر وبالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم واتفقوا على تحريم رواية الموضوع المأثور ونايبيانه لقوله صلى الله عليه وسلم
 من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين أخرجه مسلم (و) القسم
 (الثاني) من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوى بالكذب هو (المتروك)
 والثالث المنكر على رأى من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة (وكذا الرابع
 والخامس) فنفس غلطه أو كثرت غفلاته أو ظهر فسقه فحديثه منكر (ثم الوهم)
 وهو القسم السادس وانما أقصص به لطول الفصل (أن اطلع عليه) أى على الوهم
 (بالقرائن) الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع أو ادخال حديث في
 حديث أو نحو ذلك من الاشياء القاذحة ويحصل معرفة ذلك بكثرة التبع (وجمع
 الطرق) هذا هو (المعلل) وهو من أغض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم

به الامن رزقه الله تعالى فهو مما تاقبوا وحفظوا واسما ومعرفة تامة بمراتب الرواة وما لكة
 قوية بالاسانيد والمتون واهذا لم يتكلم فيه الا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن
 المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن أبي شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة
 والدارقطني وقد تقصر عبارة المعلن عن إقامة الحججة على دعواه كالمصير في نقد الدينار
 والدرهم (ثم المخالفة) وهي القسم السابع (ان كانت) واقعة (ب) سبب (تغير
 السياق) أي سياق الاسناد (ف) الواقع فيه ذلك التغير هو (مدرج الاسناد) وهو
 أقسام الاقل ان يروي جماعة الحديث باسناد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع السكل على
 اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني أن يكون المتن عند راو الا
 طرفا منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه راو عنه تاما بالاسناد الاقل ومنه أن يسمع
 الحديث من شيخه الا طرفا منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه عنه راو تاما بحذف
 الواسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما
 راو عنه مقتصر على أحد الاسنادين أو يروي أحدا الحديثين باسناده الخاص به لكن
 يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الاقل الرابع أن يسوق الراوي الاسناد فيعرض
 له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن
 ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه أقسام مدرج الاسناد وأما مدرج المتن فهو أن
 يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في أوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو
 الاكثر لانه يقع بعطف جملة على جملة (أو بدمج موقوف) من كلام الصحابة أو من
 بعدهم (بمرفوع) من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل (ف) هذا هو
 (مدرج المتن) ويدرك الادراج بورود رواية مفصلة لا قدر المدرج مما أدرج
 فيه أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطالعين أو باستحالة كون
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا وخلصته
 وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر والله الجدد (أو) ان كانت المخالفة بتقديم
 وتأخير (أي في الاسماء كمر بن كعب وكعب بن مرة لان اسم أحدهما اسم أبي
 الآخر (ف) هذا هو (المقلوب) والخطيب فيه كتاب رافع الارتباب وقد يقع القلب
 في المتن أيضا كحديث أبي هريرة عنده سلم في السبعة الذين يظاهم الله تحت ظل عرشه

ففيه ورجل تصدق بصدقة أنفقها حتى لا تعلم شماله ما تنفق عينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب
على أحد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق عينه كما في الصحيحين (أو) ان كانت
المخالفة (زيادة راو) في أثناء الاسناد ومن لم يزد لها أتقن ممن زادها (ذ) هـ ذاهو
(المزيد في متصل الاسانيد) وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة والا
ففي كان معننا مثلاً تر جحت الزيادة (أو) كانت المخالفة (بأبداله) أي الراوي (ولا
مرج) لاحدى الرايتين على الاخرى (ذ) هـ ذاهو (المضطرب) وهو يقع في الاسناد
غالباً وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم الحديث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى
الاختلاف في المتن دون الاسناد (وقد يقع الابدال عمداً) لمن يراد اختبار حفظه
(امتحاناً) من فاعله كقوله للبخاري والعقيلي وغيره - ما وشرطه أن لا يستر عليه بل
ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمداً لا لمصلحة بل للاغراب مثلاً فهو من أقسام
الموضوع ولو وقع غلطاً فهو من المقالوب أو الماعل (أو) ان كانت المخالفة (بتغيير)
حرف أو (حروف مع بقاء) صورة الخط في (السياق) فان كان ذلك بالنسبة الى النقطة
(فالمصحف) ان كان بالنسبة الى الشكل (ذ) (المحرف) ومعرفة هذا النوع مهمة وقد
صنف فيه العسكري والدارقطني وغيرهما وأكثراً يقع في المنون وقد يقع في الاسماء
التي في الاسانيد (ولا يجوز تعدد تغيير) صورة (المتن) مطلقاً ولا الاختصار منه
(بالنقص) ولا ابدال اللفظ المرادف باللفظ (المرادف) له (الاعالم) بدلولات اللفاظ
و (بما يحيل المعاني) على الصحيح في المسئلتين أما اختصار الحديث فلا كثرون
على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالماً بالان العالم لا ينقص من الحديث الا
ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يحتل البيان حتى يكون المذكور
والمحذوف بمنزلة خبرين أو يدل ماذ كره على ما حذفه بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص
ماله تعلق كترك الاستثناء وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير والاكثر على الجواز
أيضاً ومن أقوى حججهم الاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به
فاذا جاز الابدال بلغة أخرى فجوازها باللغة العربية أولى وقيل انما يجوز في المفردات دون
المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ لئلا يمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز ان
كان يحفظ الحديث فحسب لفظه وبقى معناه مرتسماً في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة

تخصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بالفاظه دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق (فان حقي المعنى) بان كان اللفظ مستعملا بقله (احتج الى) الكتب المصنفة في (شرح الغريب) ككتاب أبي عبيد القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف وأجمع منه كتاب أبي عبيد الهروي وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى المسديني فنقب عليه واستدرك ولزم نخسرى كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جع الجميع الجيع ابن الاثير في النهاية وكتبه أسهل الكتب تناولا مع اعواز قليل فيه وان كان اللفظ مستعملا بكثرة لكن في مدلوله دقة احتج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار (وبيان المشكل) منها وقد أكثر الانتم من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن عبيد البر وغيرهم (ثم الجهالة) بالراوى وهى السبب الثامن في الطعن (وسببها) أمران أحدهما (أن الراوى قد تكثر نعوته) من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشبهته بغير ما اشتهر به لغرض (فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض) من الاغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله (وصنفوا فيه) أى في هذا النوع (الوضح) لا وهام الجميع والتفريق أجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد الغنى بن سعيد المصرى وهو الأزدي ثم الصورى ومن أمثله محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن السائب وكناه بعضهم أبا النضر وبعضهم أبا سعيد وبعضهم أبا هشام فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك (و) الامر الثاني ان الراوى (قد يكون مقلا) من الحديث (فلا يكثر الاخذ عنه) (قد صنفوا فيه الوجدان) وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمى فمن جملة مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما (أولا يسمى) الراوى (اختصارا) من الراوى عنه كقوله أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى فيها (و) صنفوا فيه (المبهمان ولا يقبل) حديث (المبهم) مالم يسم لان شرط

قبول الخبر عدالة راويه ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته وكذا لا يقبل خبره (ولو أبهم بلفظ التعميل) كان يقول الراوى عنه أخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عنده بمجرد حجة عند غيره وهذا (على الاصح) في المسئلة وهذه الثقة لم يقبل المرسل ولو أرسله العدل جازمابه لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تمسكا بالظاهر اذا الجرح على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما بجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق (فان سمي) الراوى (وانفرد) راو (واحد) بالرواية (عنه) هو (مجهول العين) كالمهم الا أن يوثقه غيره من ينفرد عنه على الاصح وكذا من ينفرد عنه اذا كان متأهلا لذلك (أو) ان روى عنه (اثنان) فصاعدا ولم يوثق (هو) (مجهول الحال وهو المستور) وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور والتحقيق ان رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا يقبلها بل يقال هي موقوفة الى استبانة حاله كبحرهم به امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بحرح غيره مفسر (ثم البدعة) وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوى وهي (اما) أن تكون (بمكفر) كان يعتقد ما يستلزم الكفر (أو) فسق فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور) وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعته لان كل طائفة تدعى ان مخالفها مبتدعة وقد تباعف فتكفر مخالفها فلو أخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتدان الذي تردها يثبت من أنكر أمر امتوا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله (والثاني) وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلا وقد اختلف أيضا في قبوله ورده فقول يرد مطلقا وهو بعيد وأكثرا ما عالج به أن في الرواية عنه تروى بحال امره وتنويهها بذكره وعلى هذا ينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل (يقبل من لم يكن داعية الى بدعته) لان تزوين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه وهذا (في الاصح) وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير

تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية (الا ان روى ما يقوى بدعته فيرد على)
المذهب (المختار وفيه صرح) الحافظ أبو اسحق ابراهيم بن يعقوب (الجوزجاني
شيخ) أبي داود و (النسائي) في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زائغ
عن الحق أي عن السنة صادق اللهجة فليس فيه حيلة الا أن يؤخذ من حديثه ما لا
يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته أنه وما قاله متجه لان العلة التي لها رد حديث
الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية
والله أعلم (ثم سوء الحفظ) وهو السبب العاشر من أسباب الطعن والمراد به من لم
يرجح جانب أصابته على جانب خطئه وهو على قسمين (ان كان لازما) للراوى في
جميع حالاته (فـ) هو (الشاذ على رأى) بعض أهل الحديث (أو) كان سوء
الحفظ (طارئا) على الراوى اما لكبره أو لذهاب بصره أو لاختراق كتبه أو لعدمها
بان كان يعتمد ما فرجع الى حفظه فساء (فـ) هذا هو (المختلط) والحكم فيه أن
ما حدث به قبل الاختلاط اذا تمير قبل واذا لم يتمير توقف فيه وكذا من اشتبهه الامر فيه
وانما يعرف ذلك باعتبار الاختدين عنه (ومتى توبع السبي الحفظ بمعتبر) كان يكون
وفوقه أو مثله لادونه (وكذا) المختلط الذي لم يتميز و (المستور و) الاسناد
(المرسل و) كذا (المدلس) اذا لم يعرف المحذوف منه (صار حديثهم حسنا لذاته
بل) وصفه بذلك (ب) اعتبار (المجموع) من المتابع والمتابع لان مع كل واحد
منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من المعتبرين
رواية موافقة لاحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك
على ان الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله أعلم ومع
ارتقائه الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته ورجعما توقف بعضهم عن
اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعاق بالمتن من حيث القبول والرد (ثم
الاسناد) وهو الطريق الموصلة الى المتن والتمت هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من
الكلام وهو (اما أن ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم) ويقضى لفظه اما
(تصريحا أو حكما) ان المنقول بذلك لاسناد (من قوله) صلى الله عليه وسلم (أو) من
(فعله أو) من (تقريره) مثال المرفوع من القول تصرحا أن يقول الصحابي سمعت

النبي صلى الله عليه وسلم لم يقول كذا أو حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو يقول هو أو غيره قال رسول الله كذا أو عن رسول الله أنه قال كذا أو نحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل تصريحاً أن يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فعل كذا أو يقول هو أو غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول هو أو غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الأسرانيات مالا مجال للاجتهاد فيه ولاله تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص وإنما كان له حكم المرفوع لأن إخباره بذلك يقتضي خبره ومالا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موافقاً للقاتل به ولا موقف للصحة إلا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان ماسمعه منه أو عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً أن يفعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه فبدل على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه في صلاة على في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين ومثال المرفوع من التقرير حكماً أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فإنه يكون له حكم الرفع من جهة أن الظاهر اطلاع صلى الله عليه وسلم على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمررون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما على جواز الغزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينهي عنه لنهى عنه القرآن ويأتحق بقولي حكماً ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصبيغ الصريحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث أو يرويه أو يفهمه أو يبلغه أو رواه أو رواه وقد

يقتضرون على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول
 ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال تعقلون قوما الحديث وفي كلام
 الخطيب أنه اصطلاح خاص بأهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة
 كذا قال أكثر على أن ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال وإذا قالها غير
 الصحابي فكذلك ما لم يصفها إلى صاحبها كسنة العمرين وفي نقل الاتفاق نظره من
 الشافعي في أصل المسئلة قولان وذهب إلى أنه غير مرفوع أبو بكر الصديق من
 الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وابن حزم من أهل الظاهر واحتجوا بأن السنة
 تتردد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره وأجيبوا بأن احتمال إرادة غير النبي
 صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له إن كنت تريد السنة فهجرجر
 بالصلاة قال ابن شهاب فقلت لسالم أفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل
 يعنون بذلك إلا سنته صلى الله عليه وسلم فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل
 المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون
 بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول بعضهم إن كان مرفوعا فلم لا يقولون
 فيه قال رسول الله فجوابه أنهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياطوا من هذا قول
 أبي قلابة عن أنس من السنة إذا تزوج البكر على الشيب أقام عندها سبعا أخرجه في
 الصحيح قال أبو قلابة لو شئت لقلت إن أنس رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أي لو
 قلت لم أكذب لأن قوله من السنة هذا معناه لكن إرادته بالصيغة التي ذكرها
 الصحابي أول ومن ذلك قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف
 في الذي قبله لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول
 صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال أن يكون المراد غيره كما
 قرآن أو الإجماع أو بعض الخلفاء أو الاستنباط وأجيبوا بأن الأصل هو الأول وما
 عداه محتمل لكنه بالنسبة إليه مرجوح وأيضا فن كان في طاعة رئيس إذا قال أمرت
 لا يفهم عنه أن أمره ليس الأريثية وأما قول من قال بحتمل أن يظن ما ليس بأمر أمر
 فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لو صرح فقال أمرنا رسول الله صلى

الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف بالاسان فلا يطابق ذلك الا بعد التحقق ومن ذلك قوله كأن فعل كذا فله حكم الرفع أيضا كما تقدم ومن ذلك أن يحكم الصحابي على فعل من الافعال بأنه طاعة لله أو لرسوله أو معصية كقول عمر أن صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم فلهذا حكم الرفع أيضا لان الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم (أو) تنتهي غاية الاسناد (الى الصحابي كذلك) أي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التصريح بأن المنقول هو من قول الصحابي أو من فعله أو من تقريره ولا يجيء فيه جميع ما تقدم بل معظمه والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما أن كان هذا المختصر شاملا لجميع أنواع علوم الحديث استطردت منه الى تعريف الصحابي ما هو فقات (وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات على الاسلام ولو تخلفت ردة في الاصح) والمراد باللقاء ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما الى الآخر وان لم يكلمه وتدخل فيه رواية أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أو بغيره والتعبير باللاقى أولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وهم صحابة بلا تردد واللاقى في هذا التعريف كالجنس وقولي مؤمنًا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور امكن في حال كونه كافر او قولي به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنًا لكن بغيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه مؤمنًا بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة فيه فقول ومات على الاسلام فصل ثالث يخرج من ارتد به - دأن لقيه مؤمنًا به ومات على الردة كعميد الله بن جحش وابن خطل وقول ولو تخلفت ردة أي بين لقيه له مؤمنًا به وبين موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء أرجع الى الاسلام في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعده وسواء ألقبه ثانيًا أم لا وقولي في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتدوا أتى به الى أبي بكر الصديق أسيرًا فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه أخته ولم يخاف أحد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها (تنبيهان أحدهما) لان لقاء رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلزمه أو لم يحضر معه - وهذا وعلى من كلف يسير أو ماشاء قليلا

أورآه على بعد أوفى حال العاقولية وان كان شرف الصحبة حاصل للجميع ومن ليس
له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون في الصحابة
لما نالوه من شرف الرقبة (ثانيهما) يعرف كونه صحابيا بالتواتر أو الاستفاضة أو
الشهرة أو بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين أو بإخباره عن نفسه بأنه
صحابي إذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الأخير جماعة
من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى تأمل (أو) تنتهي
غاية الاسناد (الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك) وهذا متعلق باللقى وما ذكر
معه الا قيد الايمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو المختار خلافا
لمن اشترط في التابعي طول الملازمة أو صحة السماع أو التمييز وبقى بين الصحابة
والتابعين طبقة تختلف في الحافهم بأى القسمين وهم المخضرمون الذين أدركوا
الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعددهم ابن عبد البر في الصحابة
وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه أفصح في
خطبة كتابه بأنه انما أورددهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول والصحيح
أنهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف أن الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم كالحجاشي أم لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة
الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فرآهم فينبغي أن يعد من كان مؤمناً به في
حياته اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرقبة من جانبه صلى الله عليه وسلم
(ف) القسم (الاول) مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما تنتهي اليه غاية الاسناد
هو (المرفوع) سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل أم لا (والثاني الموقوف) وهو
ما ينتهي الى الصحابي (والثالث المقطوع) وهو ما ينتهي الى التابعي (ومن دون
التابعي) من أتباع التابعين فمن بعدهم (فيه) أى في التسمية (مثله) أى مثل
ما ينتهي الى التابعي في تسمية جميع ذلك المقطوعاً وان شئت قلت موقوف على
فلان فصلا التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطوع فالمقطوع من مباحث
الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد أطلق بعضهم هذا في موضع
هذا وبالعكس تجوزان عن الاصطلاح (ويقال للاخيرين) أى الموقوف والمقطوع

(الاثروالمسند) في قول أهل الحديث هذا حديث مسند هو (مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال) فقولى مرفوع كالجنس وقولى صحابي كالفصل يخرج به مرفوعه التسامى فانه مرسل أو من دونه فانه معضل أو معلق وقولى ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى ويفهم من التقييد بالظاهر أن الانقطاع الخفى كنعنة المدرس والمعاصر الذى لم يثبت لقبه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لطابق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكيم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلاً إلى صحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف إذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسنداً لىكن قال ان ذلك قد يأتى لىكن بقلة وأبعد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعاً ولا قائل به (فان قل عدده) أى عدد رجال السند (فاما أن ينتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم) بذلك العدد القليل بالنسبة أى إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير (أو) ينتهى (إلى امام) من أئمة الحديث (ذى صفة عالية) كال حفظ والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح (كشعبية) ومالك والثوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم (فالاول) وهو ما ينتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم (العلو المطلق) فان اتفق أن يكون سنده صحيحاً كان الغاية القصوى والا فصورة العلو فيه موجودة ما لم يكن موضوعاً فهو كالعدم (والثاني) العلو (النسبي) وهو ما يقل العدد فيه إلى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام إلى منتهاه كثيراً وقد عظامت رغبة المتأخرين فيه حتى غاب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه وانما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطا لانه ما من راو من رجال الاسناد الا وخطأ جازع عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلو كأن يكون رجاله أوثق منه أو أحفظ أو أنفه أو الاتصال فيه أظهر فلا ترد في أن النزول حيث بدأ وأما من رجع النزول طلقاً واحتج بان كثرة البحث تقتضى المشقة فيعظم

الأجر فذلك ترجيح بامر أجنبي عما يتعاق بالتصحيح والتضعيف (وفيه) أى العلو النسبي (الموافقة وهى الوصول الى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه) أى الطريق التى تصل الى ذلك المصنف المعين مثاله روى البخارى عن قتيبة عن مالك حديثا فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولورويننا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه (وفيه) أى العلو النسبي (البديل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك) كأن يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق آخرى الى القعنبي عن مالك فيكون القعنبي بدلا فيه من قتيبة وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والافاسم الموافقة والبديل واقع بدونها (وفيه) أى العلو النسبي (المساواة وهى استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخره) أى الاسناد (مع اسناد أحد المصنفين) كان يروى النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد آخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد عشر نفسا فتساوى النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص (وفيه) أى العلو النسبي أيضا (المصافحة وهى الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف) على الوجه المشروح أولا وتسميت مصافحة لان العادة جرت فى الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا ونحن فى هذه الصورة كأننا لقينا النسائي فكأننا مصافحناه (ويقابل العلو باقسامه) المذكورة (النزول) فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول خلافا لمن زعم ان العلو قديقع غير تابع للنزول (فان تشارك الراوى ومن روى عنه فى أمر من الامور المتعلقة بالرواية مثل (السن واللقى) وهو الانخذاع المشايخ (فهو) النوع الذى يقال له رواية (الاقران) لانه حينئذ يكون راويا عن قرينه (وان روى كل منهما) أى القرينين (عن الآخر) هو (المديح) وهو أخص من الاول فكل مديح اقران وليس كل اقران مديحا وقد صنف الدارقطني فى ذلك وصنف أبو الشيخ الاصبهاني فى الذى قبله واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما راوى عن الآخر فهل يسمى مديحا فيه بحث والظاهر لانه من رواية الاكابر

عن الاصغر والتدريج مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي أن يكون ذلك مستويًا من
الجانبين فلا يجي فيه هذا (وان روى) الراوي (عن) هو (دونه) في السن أوفى
اللقى أوفى المقدار (في) هذا النوع هو رواية (الاكابر عن الاصغر ومنه) أي من جملة
هذا النوع وهو أنخص من مطلقه رواية (الاباء عن الابناء) والصحابة عن التابعين
والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك (وفي عكسه كثرة) لأنه هو الجادة المسلوكة الغالبة (ومنه
من روى عن أبيه عن جده) وفائدة معرفة ذلك التمييز مراتبهم وتزليل الناس
منازلهم وقد صنف الخطيب في رواية الآباء عن الابناء تصنيفا وأفر دجرا لطيفا في
رواية الصحابة عن التابعين وجمع الحافظ صلاح الدين العلائي من المتأخرين مجلدا
كبيرافي معرفة من روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه أقساما
فنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوي ومنه ما يعود الضمير فيه على أبيه وبين
ذلك وحقيقه وخرج في كل ترجمة حديثا من مرويه وقد خلصت كتابه المذكور وزدت
عليه تراجم كثيرة جدا وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة
عشر أبا (وان اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما) على الآخر (فهو
السابق واللاحق) وأكثر ما وقعنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة
وخمسون سنة وذلك أن الحافظ السابق سمع منه أبو علي البرذاني أحد مشايخه حديثا
ورواه عنه ومات على رأس الخمسمائة ثم كان آخر أصحاب السابق بالسماع سبطه
أبا القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمس وخمسين وستمائة ومن قديم ذلك أن
البخاري حدث عن تلميذه أبي العباس السراج شيئا في التاريخ وغيره ومات سنة ست
وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السراج بالسماع أبو الحسن الخفاف ومات
سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قديتاخر بعد
موت أحد الراويين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الأحداث ويعيش بعد السماع منه
دهرا طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الموفق (وان روى) الراوي
(عن اثنين متفقين الاسم) أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة (ولم يميزا) بما
يخص كلا منهما فان كانا متفقين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد
غير منسوب عن ابن وهب فانه أما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد بن

منسوب عن أهل العراق فإنه إما محمد بن سلام أو محمد بن يحيى الذهلي وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن أواد لذلك ضابطا كلياً يعتار به أحدهما عن الآخر (فباختصاصه) أي الشيخ المروى عنه (بأحدهما يتبين المهمل) ومتى لم يتبين ذلك أو كان مختصاً به مما عا فاشكاه شديد فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب (وان) روى عن شيخ حديثنا (محمد بن الشيخ مروي) فإن كان (جزماً) كأن يقول كذب علي أو ما رويت هذا أو نحو ذلك فإن وقع منه ذلك (رد) ذلك الخبر بالكذب وإحدى منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما للتعارض (أو) كان بحده (احتمالاً) كان يقول ما أذكر هذا أولاً أعرفه (قبل) ذلك الحديث (في الأصح) لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحيث إذا ثبت أصل الحديث ثبتت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه وتبعاً له في التحقق وهذا متعقب فإن عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الأصل لا يشافيه فالمثبت مقدم على النافي وأما قياس ذلك بالشهادة ففاسد لأن شهادة الفرع لا تسهم مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافتراقاً (وفيه) أي في هذا النوع صنف الدارقطني كتاب (من حديث ونسي) وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثاً واحداً فلما عارضت عليهم لم يتذكروا هالكهم لاعتقادهم على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذي رواها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعة في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلاً فسالته عنه فلم يعرفه فقلت إن ربيعة حدثني عنك بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني إني حدثته عن أبي به ونظائره كثيرة (وان اتفق الرواة) في اسناد من الاسانيد (في صيغ الاداء) كسمعت فلاناً قال سمعت فلاناً أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ (أو غيرها من الحالات) القولية كسمعت فلاناً يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان الخ أو الفعلية كقوله دخلنا على فلان فأطعمنا ثم الخ أو القولية والفعلية معاً كقوله حدثني فلان وهو آخذ بلحيته قال آمنت بالله - درالخ (فهو المسائل) وهو من صفات الاسناد وقد يقع التساؤل في معظم الاسناد كحديث

الجمهور إلا أن كان له منه اجازة (و) كذا شرطوا الاذن بالرواية (في الاعلام)
وهو أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأنني أروى الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه
اجازة (والافلاحة بذلك كالأجازة العامة) في المجازلة لا في المجازية كان يقول أجزت
لجميع المسلمين أولن أدرك حياتي أولاهل الاقليم الفلاني أولاهل البلد الفلانية
وهو أقرب إلى الصحة لقرب الانحصار (و) كذا الاجازة (للمجهول) كان يكون
مبهما أو مهمل (و) كذا الاجازة (للمعدوم) كان يقول أجزت لمن سيولد لفلان وقد
قبل أن عطفه على موجود مع كان يقول أجزت لك ولمن سيولد لك والأقرب عدم
الصحة أيضا وكذلك الاجازة لموجود أو معدوم علفت بشرط مشيئة الغير كان يقول
أجزت لك إن شاء فلان أو أجزت لمن شاء فلان لأن يقول أجزت لك إن شئت وهذا
(على الأصح في جميع ذلك) وقد جوز الزاوية بجميع ذلك سوى المجهول عالم يتبين
المراد منه الخطيب وسماه عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعدوم من
القدماء أبو بكر بن أبي داود وأبو عبد الله بن منده واستعمل المعلقة منهم أيضا أبو بكر
ابن أبي خيثمة وروى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الخطاط في كتاب ورتبهم
على حروف المعجم أكثرهم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي لأن الاجازة
الخاصة المعينة تختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء وإن كان العمل استقر على
اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف إذا حصل فيها الاسترسال
المذكور فانها تزداد ضعفا لكنها في الجملة خير من إيراد الحديث مع ضلالة وأعلم وإلى
هنا انتهى الكلام في أقسام صيغ الاداء (ثم الرواية أن اتلفت أسماءهم وأسماء
آبائهم فصاعدا واختلفت أشخاصهم) سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أم أكثر وكذلك
إذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة (فهو) النوع الذي يقال له (المتفق
والمفترق) وفائدة معرفته خشية أن يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف فيه
الخطيب كتابا حادلا وقد تلخصته وزدت عليه أشياء كثيرة وهذا عكس ما تقدم من النوع
لمسمى بالمهمل لأنه يخفى منه أن يظن الواحد اثنين وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان
واحدا (وان اتلفت الأسماء خطأ واختلفت نطقا) سواء كان مرجع الاختلاف النقط
أم الشكل (فهو المؤلف والمختلف) ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن

المدينى أشد التصنيف ما يقع فى الاسماء ووجهه بعضهم بأنه شئ لا يدخله القياس
 ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه أبو أحمد العسكري لكنه أضافه الى كتاب
 التصنيف ثم أفرد بالتأليف عبد الغنى بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا فى مشتبه
 الاسماء وكتابا فى مشتبه النسبة وجمع شيخه الدارقطنى فى ذلك كتابا فلا ثم جمع الخطيب
 ذيلاً ثم جمع الجميع أبو نصر بن ماكولا فى كتابه الاكمال واستدرك عليهم فى كتاب
 آخر جمع فيه أو هامهم وبينها وكتاب من أجمع ما جمع فى ذلك وهو عدة كل محدث
 بعده وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطة ما فاتته أو تجدد بعده فى مجلد ضخم ثم ذيل
 عليه منصور بن سائيم بفتح السين فى مجلد لطيف وكذلك أبو حامد بن الصابونى وجمع
 الذهبى فى ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصنيف
 المبين لوضوح الكتاب وقد يسر الله تعالى بتوضيحه فى كتاب سميت به تبصير المنتبه بتحرير
 المشتبه وهو مجلد واحد فضبطة بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شياً كثيراً
 مما أهمله أولم يقف عليه والله الحمد على ذلك (وان اتفقت الاسماء) خطأ ونطقاً
 (واختلفت الآباء) نطقاً مع اختلافهما خطأ كعمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن
 عقيل بضمها الأول نيسابورى والثانى فريابى وهما مشهوران وطبقة تهامة تقاربة
 (أو بالعكس) كان تختلف الاسماء نطقاً وتأتلف خطأ وتتفق الآباء خطأ ونطقاً
 كشرى بن النعمان وسرى بن النعمان الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعى
 يروى عن علي رضى الله عنه والثانى بالسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخارى
 (فهو) النوع الذى يقال له (المتشابه وكذا ان وقع بقية الاتفاق فى الاسم واسم الاب
 والاختلاف فى النسبة) وقد صنف فيه الخطيب كتاباً جليلاً سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل
 هو عليه أيضاً بما فاتته أولاً وهو كثير الفائدة (ويتركب منه ومما قبله أنواع منها أن
 يحصل الاتفاق أو الاشتباه فى الاسم واسم الاب مثلاً (الافى حرف أو حرفين) فأكثر
 من أحدهما أو منهما وهو على قسمين إما أن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد
 الحروف ثابت فى الجهة بين أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض
 الاسماء عن بعض فن أمثلة الأول محمد بن حنان بكسر المهملة وفونين بينهما ألف وهم
 جماعة منهم العوفى بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخارى ومحمد بن سيار بفتح المهملة

وتشديد الياء تحتانية وبعد الالف راء وهم أيضا جماعة منهم الجاهلي شيخ عمر بن يونس
ومنها محمد بن حنين بضم المهملة وقوفين الاولى مفتوحة بينهما ياء تحتانية تابعي يروى عن
ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بالجيم بعدها ياء واحدة وآخر راء وهو محمد بن جبير بن
مطم تابعي مشهور أيضا ومن ذلك معروف بن واصل كوفي مشهور ومطرف بن واصل
بالطاء بدل العين شيخ آخر يروى عنه أبو خزيمة النهدي ومنه أيضا أحمد بن الحسين
صاحب إبراهيم بن سعد وآخرين وأحمد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية
وهو شيخ بخاري يروى عنه عبد الله بن محمد البيهقي ومن ذلك أيضا حفص بن ميسرة
شيخ مشهور من طبقة مالك وجمعه بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي الاول
بالحاء المهملة والفاء بعدها صاد مهملة ولثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن
أمثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جده عبد ربه
وروى حديث الوضوء واسم جده حفص وهما أنصار يان وعبد الله بن يزيد بن يادة ياء
في أول اسم الاب والراي مكسورة وهم أيضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى
أباموسى وحديثه في الصحيحين والقاري له ذكر في حديث عائشة وقد زعم بعضهم أنه
الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون
وفتح الجيم وتشديد الياء تابعي معروف يروى عن علي رضي الله عنه (أو) يحصل
الاتفاق في الخط والنطاق لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه (بالتقديم والتأخير)
أما في الاسمين جملة (أو نحو ذلك) كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في
بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد بن ياد بن الاسود
وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد بن ياد بن عبد الله ومثال الثاني أيوب بن سيار
وأيوب بن يسار الاول مدني مشهور رايه بالقوى والاخر مجهول (خاتمة ومن المهم)
هذان الحديثان (معرفة طبقات الرواة) وفائدته الامن من تدخل المشتبهين وامكان
الاطلاع على تلبيس التلبيس والوقوف على حقيقة المراد من العناية والطبقة في
اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركو في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص
الواحد من طبقتين باعتبار بن كانس بن مالك رضي الله عنه فانه من حيث ثبوت صحبته
للنبي صلى الله عليه وسلم يعد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن يعد في طبقة

من بعدهم فنظر الى الصحابة باعتبار العصبية جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر رائد كالسبق الى الاسلام أو شهو المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات والى ذلك جنح صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي وكتابه أجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار الأخذ من بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان أيضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد واكل منهما وجه (و) من المهم أيضا معرفة (مواليدهم ووفياتهم) لان معرفة هاتين الماهيتين من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك (و) من المهم أيضا معرفة (بلدانهم) وأوطانهم وفائدته الامن من تداخل الاسمين اذا اتفقا لكانا اقترقا بالنسبة (و) من المهم أيضا معرفة (أحوالهم تعديلا وتجزئة لخواصهم) لان الراوى اما أن تعرف عدالة أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شيء من ذلك (و) من أهم ذلك بعد الاطلاع معرفة (مراتب الجرح) والتعديل لانهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كما وقد بينا أسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة وتقدم شرحها فصلا والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب والجرح مراتب (وأسوأها الوصف) بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير (بافعل كالكذب الناس) وكذا قولهم اليه المنتهى في الوضع أو هو ركن الكذب ونحو ذلك (ثم دجال أو وضاع أو كذاب) لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها (وأسهلها) أى الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان (لين أو سيئ الحفظ أو فيه) أدنى (مقال) وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى فقولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ايس بالقوى أو فيه مقال (و) من المهم أيضا معرفة (مراتب التعديل وأرفعها الوصف) أيضا بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير (بافعل كاثق الناس) أو أثبت الناس أو اليه المنتهى في الثبوت (ثم مائتا كد بصفة) من الصفات الدالة على التعديل (أو صفتين كثقة ثقة) أو ثبت ثبت (أو ثقة حافظ) أو عدل ضابط أو نحو ذلك (وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشبح) ويروى حديثه ويعتبر به ونحو

ذلك وبين ذلك مراتب لا تحصى وهذه أحكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا التكملة القائمة
 فاقول (تقبل التزكية من عارف بأسبابها) لامن غير عارف لثلايز كي بمجرد ما يظهر له
 ابتداء من غير ممارسة واختبار (ولو) كانت التزكية صادرة (من) فترك (واحد
 على الاصح) خلافا لمن شرط أنها لا تقبل الا من اثنين الحاقا لهما بالشهادة في الاصح
 أيضا والفرق بينهما أن التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع
 من الشاهد عند الحيا كم فاقترقا ولو قيل يفصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوي
 مستندة من المزكى الى اجتهاده أو الى النقل عن غيره لكان متجهالا لانه ان كان الاول
 فلا يشترط العدد أصلا لانه حيثئذ يكون بمنزلة الحيا كم وان كان الثاني فيجوز فيه
 الخلاف ويتبين أنه أيضا لا يشترط العدد لان أصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا
 ما تفرع عنه والله أعلم وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل متيقظ فلا
 يقبل جرح من أقرط فيه بجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث كما لا يقبل تزكية من
 أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية وقال النهي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد
 الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف
 ثقة اهـ ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على
 تركه وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير
 تثبيت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيحشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو
 بظان أنه كاذب وان جرح بغير تحرر أقدم على الطعن في مسلم يرى من ذلك ووسمهم بيسم
 سوء يبقى عليه عاره أبدا والآخر قد تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد
 وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثير اقدم
 وحديثا ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية
 المبتدعة (والجرح مقدم على التعديل) وأطلق ذلك جماعة ولكن محله (ان
 صدر مبيدنا من عارف بأسبابه) لانه ان كان غير مفسر لم يقدح فحين ثبت عدالة وان
 صدر من غير عارف بالاسباب لم يعتبر به أيضا (فان خلا) الجرح (عن تعديل قبل)
 الجرح فيه (بجمل) غير مبين السبب اذا صدر من عارف (على المختار) لانه اذا لم
 يكن فيه تهديد فهو في غير الجهول واعمال قول الجرح أولى من اهماله ومال ابن

بالاصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه (فصل و) من المهم في هذا الفن (معرفة
 كنى المسمين) ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكنيا
 لثلاثين أنه آخر (و) معرفة (أسماء المكنين) وهو عكس الذي قبله (و)
 معرفة (من اسمه كنيته) وهم قليل (و) معرفة (من اختلف في كنيته) وهم كثير (و)
 معرفة (من كثر كناه) كابن جريج له كنيستان أبو الوليد وأبو خالد (أو) كثر
 (نحوه) وألقابه ومعرفة (من وافقت كنيته اسم أبيه) كابي اسحق ابراهيم بن
 اسحق المدني أحد اتباع التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عن نسبه الى أبيه فقال
 أنا بن اسحق فنسب الى التضعيف وان الصواب أنا أبو اسحق (أو بالعكس)
 كاسحق بن أبي اسحق السبيعي (أو) وافقت (كنيته كنية زوجته) كابي أيوب
 الانصارى وأم أيوب صحابيان مشهوران أو وافق اسم شيخه اسم أبيه كالربيع بن
 أنس عن أنس هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروى عن أبيه كما وقع في الصحيح عن
 عامر بن سعد عن سعد وهو أبو وهاب وليس أنس شيخ الربيع والله بل أبو بكرى وشيخه
 أنصارى وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من أولاده (و)
 معرفة (من نسب الى غير أبيه) كالمقداد بن الاسود فنسب الى الاسود الزهري لكونه
 تبناه وانما هو مقداد بن عمرو وأولى أمه كبن عليه هو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم أحد
 الثقات وعليه اسم أمه اشتهر بها وكان لا يحب أن يقال له ابن عليه ولهذا كان يقول
 الشافعي أنا اسمعيل الذي يقال له ابن عليه (أو) نسب (الى غير ما يسبق الى الفهم)
 كالحداظا هره أنه منسوب الى صناعتها أو بيعها وليس كذلك وانما كان يجالسهم
 فنسب اليهم وكسليم بن التيمي لم يكن من بني التيم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى
 جده فلا يؤمن التباسه عن وافق اسمه اسميه واسم أبيه اسم الجد المذكور (و)
 معرفة (من اتفق اسمه واسم أبيه وجده) كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه وقد يقع أكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق
 الاسم واسم الاب مع الاسم واسم الاب فصاعدا كابي اليمن الكندي هو زيد بن الحسن
 ابن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن (أو) يتفق اسم الراوى (واسم شيخه وشيخ
 شيخه) فصاعدا كعمران عن عمران عن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني أبو رجاء

الطاردي والثالث ابن حصين الصابي رضى الله عنه وكسليمان عن سليمان
 عن سليمان الاول ابن أحمد بن أيوب الطبراني والثاني ابن أحمد الواسطي والثالث ابن
 عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بخت شرجيل وقد يقع ذلك للراوى وشيخه معا
 كابي العلاء الهمداني الطاردي مشهور بالرواية عن أبي علي الاصمغاني الحداد وكل
 منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فاتفقوا في ذلك
 وافترقا في الكنية والنسبة الى البلد والصناعة وصنف فيه أبو موسى المديني جزأ حافلا
 (و) معرفة (من اتفق اسم شيخه والراوى عنه) وهو نوع لطيف لم يتعرض له
 ابن الصلاح وفائدته رفع اللبس عن يظن أن فيه تكرارا أو انقلابا فن أمثلته
 البخارى روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم القراهيدى البصرى
 والراوى عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع لعبد بن حميد أيضا روى
 عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا من هذه الترجمة بعينها
 ومنها يحيى بن أبي كثير روى عن هشام وروى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو
 من أقرانه والراوى عنه هشام بن أبي عبد الله الدستواقي ومنها ابن حزم
 روى عن هشام وروى عنه هشام فالأعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف الصنعاني
 ومنها الحسن بن عتيق روى عن ابن أبي ليلى وروى عنه ابن أبي ليلى فالأعلى
 عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور وأمثله كثيرة (و) من المهم في هذا
 الفن (معرفة الاسماء المجردة) وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد
 كابن سعد في الطبقات وابن أبي خيثمة والبخارى في تاريخهم ما وابن أبي حاتم في الجرح
 والتعديل ومنهم من أفرد الثقات كالبحلي وابن حبان وابن شاهين ومنهم من أفرد
 المجرورين كابن عدى وابن حبان أيضا ومنهم من قيد بكتاب مخصوص كرجال
 البخارى لابن نصر الكلاباذي ورجال مسلم لابن بكر بن منجويه ورجالهم معا
 لابن الفضل بن طاهر ورجال أبي داود لابن علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال
 النسائي لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصالحين وأبي داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه لعبد الغنى المقدسي في كتابه الاكمال ثم هذبه المزى في تهذيب الكمال
 وقد لخصته وزدت عليه أشياء كثيرة وممبته تهذيب التهذيب وجامع ما شتم عليه من

الزيادات قدر ثلث الاصل (و) من المهم أيضا معرفة الاسماء (المفردة) وقد
صنف فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون البرذنجي فذكر أشياء تمقبوا عليه بعضها
من ذلك قوله صغدي بن سنان أحد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد تبدل سينها مهملة
وسكون الغين المعجمة بعدها الهمزة ثم ياء كياء النسب وهو اسم علم بلفظ النسب
وليس هو فردا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين
وفرق بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله يروي
عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ اه وأظنه هو الذي ذكره ابن أبي حاتم
وأما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فانما هو للحديث الذي ذكره وايت الاتفة منه
بل هي من الراوى عنه عنبة بن عبد الرحمن والله أعلم ومن ذلك سند بالمهملة والنون
بوزن جعفر وهو مولى زنباع الجذامي له حجة ورواية والمشهور أنه يكنى أبا عبد الله
وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما نعلم لكن ذكر أبو موسى في الذيل على معرفة الصحابة
لابن منده سندرا أبو الاسود وروى له حديثا وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره
ابن منده وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة
الذين نزلوا مصر في ترجمة سندرمولى زنباع وقد حورت ذلك في كتابي في الصحابة
(و) كذا معرفة (الكى) المجردة (والالقاب) وهي تارة تكون بلفظ الاسم
وتارة بلفظ الكنية وتقع نسبة الى عاهة أو حرفة (و) كذا (الانساب) هي تارة
(تقع الى القبائل) وهو في المتقدمين أكثر بالنسبة الى المتأخرين (و) تارة (الى
الاطنان) وهذا في المتأخرين أكثر بالنسبة الى المتقدمين وبالنسبة الى الوطن أعم
من أن يكون (بلدا أو ضياعا أو سككا أو مجاورة) تقع (الى الصنائع) كالخياط
(والحرف) كالبراز (ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد تقع) الانساب
(القبا) كالحديث بخالد القطواني كان كوفيا ويلقب بالقطواني وكان يغضب منها (و)
من المهم أيضا (معرفة أسباب ذلك) أى الالقاب والنسب التى باطنها على خلاف
ظاهرها (ومعرفة الموالى من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالحلف) أو بالاسلام لان كل
ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف تميز ذلك الا بالتنصيص عليه (ومعرفة الاخوة
والاخوات) وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني (و) من المهم أيضا (معرفة أدب

الشيخ والطالب) ويشتركان في تصحيح النية والتطهير من أعراض الدنيا وتحسين الحال
وينفرد الشيخ بان يسمع اذا احتج اليه ولا يحدث ببلد فيه أولى منه بل يرشد اليه
ولا يترك اسماع أحد لنية فاسدة وأن يتطهرو ويجلس بوقار ولا يحدث قائما
ولا عجلا ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وأن يحسن عن التحديث اذا خشي
التغير والنسيان لمرض أو هرم وإذا اتخذ مجلس الاملاء أن يكون له مستمل يقظ
وينفرد الطالب بان يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره لما سمعه ولا يدع الاستفادة
لحياء أو تكبر ويكتب ما سمعه تاما ويعتني بالتقييد والضبط ويذاكر بمحفوظه ليرسخ
في ذهنه (و) من المهم أيضا معرفة (سن التحمل والاداء) والاصح اعتبار سن التحمل
بالتمييز هذا في السماع وقد حوت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال بمجالس الحديث
ويكتبون لهم أنهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة المسمع والاصح في سن الطالب
بنفسه أن يتأهل لذلك ويصح تحمل الكافر أيضا اذا أداه بعد اسلامه وكذا الفاسق
من باب أولى اذا أداه بعد توبته وثبوت عدالتهم وأما الاداء فقد تقدم أنه لا اختصاص
له بزمان معين بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص
وقال ابن خلداد اذا بلغ الحسين ولا ينكر عند الاربعين وتعمق بمن حدث قبلها كمالك
(و) من المهم معرفة صفة (كتابة الحديث) وهو أن يكتبه مبينا مفسرا ويشكل
المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى مادام في السطر بقيمة والافقي
البصري (و) صفة (عرضه) وهو مقابلاته مع الشيخ المسمع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه
شيئا فشيئا (و) صفة (سماعه) بان لا يتشاغل بما يخل به من نسخ أو حديث أو نعت (و)
صفة (اسماعه) كذلك وان يكون ذلك من أصله الذي يسمع فيه أو من فرع قوبل
على أصله فان تعذر فليجبره بالاجازة لما خالف ان خالف (و) صفة (الرحلة فيه) حيث
يتبدى بحديث أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده ويكون
اعتناؤه بتكثير المسموع أولى من اعتناؤه بتكثير الشيوخ (و) صفة (تصنيفه) وذلك
اما (على المسانيد) بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان شاعرتبه على سوابقهم
وان شاعرتبه على حروف المعجم وهو أسهل تناولا (أو) تصنيفه على (الابواب) الفقهية
أو غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا أو نفيًا والاولى أن

يقتصر على ما صح أو حسن فإن جمع الجميع فليبين علة الضعف (أو) تصنيفه على
 (العلل) فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته والاحسن أن يرتبها على الأبواب
 ليسهل تناولها (أو) يجمعه على (الاطراف) فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته
 و يجمع أسانيد أمم متوعدة وأمام قيدا يكتب مخصوصة (و) من المهم (معرفة سبب
 الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء) الحنبلي وهو
 أبو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أن بعض أهل عصره
 شرع في جمع ذلك وكأنه ما رأى تصنيف العكبري المذكور (وصنفوا
 في غالب هذه الأنواع) على ما أشرنا إليه غالباً (وهي) أي هذه
 الأنواع المذكورة في هذه الخاتمة (نقل محض ظاهرة التعريف
 مستغنية عن التمثيل) وحصرها متعسر (فلراجع لها
 مبسوطاتها) ليحصل الوقوف على حقائقها والله
 الموفق والهادي لا اله الا هو عليه توكلت
 واليه أنيب وحسبنا الله ونعم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه

وسلم
 ثم

محمد بن
 عبد الله

(يقول راجي غفران المساوي * محمد الزهري الغمراوي)

أما بعد جد ذي الجلال المسند إليه كل حسن وافضل ثم تعقبه بموصول الصلاة
والتسليم على رجليه المهداة بمسلسل الدين القويم وعلى آله ذوي الشرف
الصحيح وصحبه الخائزين من الكلمات كل خلق رجع فقد تم طبع شرح نخبة
الفكر في مصطلح أهل الأثر لآمام عصره ونادرة دهره من اليه المرجع في علوم
الحديث وتحت علمه في هذه الفنون يستظل في القديم والحديث العلامة
أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني رحمه الله راحة يبلغ بها من الرضا
جميع الاماني وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار
سيدي أحمد الدوير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة
المفتقر لعفوريه القدير أحمد الباشي الحلبي ذي
العجز والتقصير وذلك في شهر رجب
سنة ١٣٠٨ هجرية على
صاحبها أزي الصلاة
وأتم التحية
آمين

(فهرست شرح نخبه الفكر في مصطلح أهل الانر)

صفحة

- | | |
|----|--|
| ٢ | نخبة الكتاب |
| ٣ | مطلب في بيان الخبر وتقسيم طرقه |
| ٤ | مطلب في بيان المتواتر |
| ٥ | فايدة عن ابن الصلاح |
| ٥ | مطلب في بيان المشهور |
| ٥ | مطلب في بيان العزيز |
| ٦ | مطلب في بيان الغريب |
| ٨ | مطلب ثم الغرابة اما أن تكون الخ |
| ٨ | مطلب في بيان أخبار الاتحاد |
| ١٥ | مطلب ثم المقبول ان سلم من المعارضة الخ |
| ١٦ | مطلب ثم الرد واما أن يكون الخ |
| ١٧ | مطلب في بيان المرسل |
| ١٩ | مطلب ثم الطعن اما أن يكون الكذب الراوى الخ |
| ١٩ | مطلب بيان الموضوع |
| ٢٠ | مطلب في بيان المتروك والمنكر |
| ٢١ | مطلب ثم المخافة ان كانت الخ |
| ٢٢ | مطلب ثم الجهالة وسببها الخ |
| ٢٤ | مطلب ثم البدعة اما بكفر الخ |
| ٢٨ | مطلب في بيان حقيقة الصحابي |
| ٢٨ | تبيينان |
| ٢٩ | مطلب في بيان المرفوع والموقوف والمقطوع |
| ٣٣ | مطلب وان اترك اثنا عن شيخ الخ |

صبيحة

٣٣ مطلب وان اتفقت الرواة في صبيغ الاداء الخ

٣٤ مطلب وصبيغ الاداء سمعت وحدثت الخ

٣٤ تنبيه

٣٦ مطلب ثم الرواة ان اتفقت اسماء ملوهم

٣٧ مطلب وان اتفقت الاسماء واختلفت الالباء الخ

٣٨ خاتمة من المهم الخ

٣٩ مطلب بيان مراتب الجرح

٣٩ مطلب بيان مراتب التعديل

٤٠ مطلب والجرح مقدم على التعديل

٤١ فصل ومعرفة كنى المسمين الخ

(تمت)